البـــابُ الأوَّل

عبدُ الحمـيد الثّاني

مقدّماتٌ عهده– فترةُ حكمه– منهجُه في التفكير

الفصلُ الأوَّل
مُقدمات
عهـْد السّلطان عبد الحميد

١ - العثمانيّون المتأخرون، يبحثون- بعد تدهْور دولتهم- عن وسائل للنهضة:

كانت الدولة العثمانية ملء سمع الدنيا وبصرها، والقوة الدولية العظمى التي تؤثر في مجرى الأحداث العالمية، وينظم العالم كله سياساته حسب اتجاه هذه الدولة الكبرى. هذه الدولة الكبرى ضمت بين جوانحها أقوامًا مختلفي العروق واللغات، وامتدّ رسمها في التاريخ قرونًا طوالًا في مدّة زمنية،لم تحظَ بمثلها دولة قبلها. كانت حضارتها مكتملة الأوصاف، خلاصة المدينة الإسلامية على مدى القرون التي سبقتها، فقد سارت عليها وزادت، وطوّرت حتى اكتسبت ذروةَ التطور المدني الإسلامي في كل مناحي هذا التطور.

ثمّ أتى على الدولة العثمانية حينٌ من الدهر، توغلت فيه باسم الإسلام ورفعًا لرايته، إلى داخل أوروبا، مرورًا ببلغاريا واليونان ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر، ثمّ النمسا. وأمام أسوار «فيينا» عـاصمة النمسا، توقـف السيل العثماني الإسلامي الجارف الهادر،

ووجد العثمانيون أنفسهم -لأوّل مرة- لا يستطيعون التقدم والفتح ومواصلة المدّ الإسلامي، الذي خرج من جزيرة العرب ووصل إلى أوروبا الغربية مرورًا بشمال إفريقيا، والذي توقّف عند حدود فرنسا.

وعندما استعْصت أسوار فيينا على الفتح العثماني، وانقلب الانتصار الدائم إلى هزيمة، والسيل الجارف إلى بحرٍ راكد؛ نظر العثمانيون إلى حالهم يتدبرونه، فوجدوا أنه لا بدّ من بحثٍ عن وسائل للنهضة لكي يستمروا، ورأوْا ضرورة القيام بإصلاح، بل إصلاحات في شتى مناحي حياتهم.

لاحظَ مصلحوهم- ابتداءً من عهد السّلطان مراد الثالث- أنّ الفساد مستشرٍ في أجهزة الدولة الإدارية. ووصل هذا الفساد إلى تدخل ممّن لا مسئوليّة له، ولا صلاحية في شئون الدولة، وبالتالي: ظهرت تمردات في الأقاليم، وفي الولايات التابعة للدولة، وما صاحب هذه التمردات من فوضى وصلت إلى ظهور التمرد في عاصمة الدولة نفسها، مما أحدث الخوف على وحدة الدولة السياسية. وبالتالي ظهرت حاجة الدولة ابتداء من النصف الأول من النصف الثاني من القرن الحادي عشر/ القرن السابع عشر الميلادي، تلك الحاجة الملحّة للإصلاح. وأصبحت هذه الحاجة هي الشغل الشاغل لجهاز الحكم في أيام السّلطان عثمان الثاني ومراد الرابع.

٢ - محاولة العثمانيّين المتأخّرين البحث عن وسائل لنهضتهم في إطار الإسلام:

كان الفكر الذي استندت إليه هذه الحاجة إلى الإصلاحات- في البداية- هو: استلهام الإسلام والتاريخ الإسلامي والثقافة الإسلامية. كان الفكر السائد يقول: إن تطبيق الشريعة الإسلامية والنظم الإسلامية في مختلف مؤسسات الدولة سيعيدُ إلى الدولة قدرتها وقوتها من جديد.

طلب السلاطين رأي المفكرين العثمانيّين، فقدم هؤلاء النصح والتوجيه في رسائل أو ما يُسمّى اليوم تقارير تحمل أفكارهم. وفي مقدمة هؤلاء بل أشهرهم، هو الضابط العثماني في البلاط السلطاني: قوجى بك الذي قدّم تقريرًا للسلطان يقول فيه: «إن تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها بقوة وحزم هو العامل الأساسي في وقف تدهور الدولة وحفظ الأمن، ووقف التمرّدات والفوضى في البلاد، ومن ثمّ تستطيع الدولة التقاط أنفاسها لتتفرغ لإصلاح نفسها، وإنّ المسلمين إذا استجابوا لدواعي الشرع بقوة؛ سيرجعون إلى عهد الفتوحات».

ولم يُقَدّر لهذه الدعوة أن يستجيب لها أحد، وبالتالي فلم يُعمل بها.

***

حاقت بالدولة هزائمُ عدة، وفقدت الدولة أجزاءً كبيرة من أراضيها، وسيطر الأعيان والأشرافُ وأصحاب العصبيّات المحلية على مجريات الأمور في الولايات، مما نتج عنه: اهتزاز السلطه المركزية في استانبول، وأرهقت تكاليف الحروب- التي تهزم فيها الدولةُ باستمرار- الناس بالضرائب، وبخاصة الفلاحين وأصحاب الإمكانات المحدودة، مما نتج عن هجر العمل بالزراعة، والهجرة إلى المدن. وأدّى التهاون في تطبيق الرّدع بالطرق الشرعية إلى فساد الجيش وسيطرته على الأمور الاجتماعية، وخروجه عن دائرة اختصاصاته. ووجد الجنودُ والضباط في هذا مرتعًا خصبًا لهم أدّى إلى زيادة نفوذهم، وبالتالي.. إلى وقوفهم أمام كلّ حركة تبغي في الدولة إصلاحًا[1].

٣ - البحثُ عن وسائل للنهضة وتنظيم الدولة وفق تنظيمات المنهج الغربي:

وفي منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ بدايات القرن السابع عشر الميلادي، كانت حالة الدولة العثمانية قد بلغت أشدّ حالات فسادها، بينما كانت أوروبا تتقدّم في كل النواحي المدنيّة.

(١) تقدّم دائرة المعارف الإسلامية (التركية المترجمة) في مادة تنظيمات- وهي مادة مؤلفة، مؤلفها الأستاذ جواد أَرَنْ- تطوّر المحاولات الإصلاحية في الدولة العثمانية، وبخاصة عهد التنظيمات. و «رسالة قوجي بك» فيها وجهة نظر هذا الضابط المؤرخ المصلح العميق الفكر. انظر عن قوجي بك، مادة قوجى بك في دائرة معارف اللغة التركية وآدابها. المجلد الخامس ص ٣٨١ - ٣٨٢

.....

* وردت المصادرُ هنا في هذه الدراسة في ترجمة مسمّياتها إلى اللغة العربية؛ لذا يُرجى الرجوع إلى قائمة المراجع التركية وترجمة عناوينها.

لذلك قام بعض المفكرين العثمانيّين بالقول بضرورة الاستفادة من التقدم الغربي الأوروبي، لضمان المحافظة على وحدة الدولة العثمانية، وعلى دوامها واستمرارها. ومِن ثمّ أصبحت البلادُ أمام بداية لحركة إصلاحية تستلهمُ الغرب.

وأول حركة إصلاحية بهذا المفهوم كانت في عهد السّلطان أحمد الثالث. وتذكر في المصادر العثمانية باسم «عصر اللاله» أو «عصر زهور شقائق النعمان»، نسبة إلى الأخذ بالمظهر دون الجوهر، وإلى الاهتمام المتزايد بهذه الزهور في كلّ أرجاء العاصمة العثمانية.

يشكّل هذا العهد -بحركته الإصلاحية بوجهتها الغربية- ابتداءَ نفوذ الثقافة الغربية والحضارة الغربية في الدولة العثمانية. وأخذت الدول الأوروبية تكتسب في بلاد المسلمين ميادينَ للعلاقات الثقافية بجانب علاقاتها السياسية بالدولة.

تجمّع حول السّلطان وصدره الأعظم بطانةٌ، هي زمرة من المثقفين اتّفقوا جميعًا على أنّ الحل في سلامة بلاد المسلمين يكمن في أوروبا. لذلك أخذت الدولة بإرسال السفراء إلى باريس وفيينا بقصد التعرف على أوروبا. ومن أشهر سفراء هذا العهد: هو السفير العثماني محمد جلبي، المشهور بلقب يِرْمِي سَكِزْ الذي سافر إلى فرنسا عام ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م.

أوردَ هذا السفير في تقريره- عن مهمّته- الذي قدّمه للسلطان؛ معلوماتٍ ذكرها مدح فيها مدحًا مُبالغًا فيه الحياة الاجتماعية في فرنسا. وكذلك أحوالها السياسية والثقافية ومؤسساتها العسكرية وفخامة القصور الملكية الفرنسية. وفي ذلك الوقت، كانت القصور السلطانية العثمانية ما زالت تتميز بالبساطة.

وكان لهذا التقرير تأثيرُه الهامّ في «إيقاظ انطباع إيجابي جديد عن أوروبا، في نفوس السّلطان ورجال الدولة»[1].

أيقظ هذا العهدُ في نفوس العثمانيّين الميلَ إلى تقليد الغرب، والتعامل معه ومع الحياة الأوروبية، فأخذ السلاطين يشيّدون القصور الفخمة، وما إلى ذلك. وبالتالي ظهر في بلاد المسلمين طرازٌ جديد من الحياة، فتح الطرق إلى الإسراف وحياة الترف المبالغ فيه. وظهرَ ما سمّاه

(١) لمزيدٍ من المعلومات عن هذا السفير وسفارته إلى فرنسا، انظر سفارته الصادرة في حروف تركية لاتينية قام بها عبد الله أوجمان في سلسلة الألف كتاب التي تصدرها جريدة ترجمان التركية في استانبول رقم ٨٢. وهذه السلسلة لا تحمل تاريخ الإصدار. وانظر كذلك فائق رشيد في كتابه السفراء العثمانيون وسفاراتهم ص ٥٣- ٥٨ وهو صادر في أنقرة عام ١٩٦٨. وهذه السفارات حملت صفة الاطلاع على أوروبا للإصلاح، وتعكس تفكير المسلمين وهم يرتادون أوروبا للأخذ منها. وتصور ذبذبة المثقف المسلم بين اعتزازه بتراثه، وبين عدم بماذا يأخذ من أوروبا وماذا يترك، وتبيّن هذه السفارات بدايات انسلال أو تسلّل الروح الأوروبية في بلاد المسلمين، وقد وَجَّهت أحد الزملاء الشبان لدراسة هذا الموضوع القيّم في تاريخ الفكر في بلاد المسلمين لرسالة للدكتوراه، لكنه انصرف عنه.
انظر أيضًا: أنور ضيا قارال، التاريخ العثماني، الجزء الخامس، صفحة ٥٦.

بعض المؤرخين باسم «ابتلاء» الملابس الفخمة، المحلّاة بالمجوهرات، والأحجار الكريمة، واستخدام أدوات الزينة في القصور بمثل هذا. مما أدّى- بالتالي- إلى غنى العاملين في ميدانِ بيع الذهب وتوسّعهم، بل وإلى انتقالِ تجارة الذهب من أيدي التجار المسلمين إلى أيدي التجّار النصارى. وبالتالي، لم تستطع الدولة القيامَ بإصلاح جوهري ما.

ونتيجة لاستخدام نفوذ الدولة في السوء، ونتيجة لفرض الضرائب المكلّفة الباهظة، ساد الشعور بعدم الرضا تجاه السّلطان وتجاه إدارته. وبالتالي ظهر تمردٌ مشهور باسم تمرد باطرونا خليل عام ١١٤٣ هـ/ ١٧٣٠ م. وساد البلاد نوعٌ من العصيان الشعبي، واستياءِ المحافظين من فكرة الإصلاح الذي يستلهم الغرب منهجًا له. وفتح هذا الشعور بالتالي قيامَ المحافظين بعد ذلك بالتحالف مع الإنكشارية ضدّ كل إصلاح يتخذ أوروبا مثالاً له أيًّا كانت فائدته.

ومن أسباب الضيق بحركة الإصلاح على النمط الغربي، ذلك الموقع الخاص الذي احتلّه أهل الذمّة في مؤسسات الدولة العثمانية، بحيث أصبحوا يتميّزن على الموظفين المسلمين. وقد ضمنت الدولة لأهل الذّمة هذا الموقع المتميّز، بإصدار قوانين خاصة بهم. واستفادت الدول الأوروبية من وضع هؤلاء للدعاية الواسعة للتنصير. وأدت الدعوةُ إلى التنصير إلى الدعوة إلى القومية، ومن ثمّ إلى الانفصال عن الدولة،

الأمرُ الذي أفسح الفرصةَ لحدوث تمردات في الأماكن التي يعيش فيها نصارى الدولة[1].

وبمعاهدة الامتيازات مع فرنسا عام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م حصلت فرنسا رسميًّا من الدولة العثمانية على حقّ حماية الكاثوليك. وفتحت فرنسا بذلك البابَ أمام الدول الغربية الأخرى للحصول على امتيازات مشابهة. فحصلت روسيا على حماية الأرثوذكس الموجودين في شتى أنحاء الدولة العثمانية بموجب معاهدة قاينارجه عام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.

تسبّب كل هذا- بالتالي- إلى إيقاظ التعصب المذهبي، والفتنة الطائفية، والتشدّد الديني، والشعور القومي ضدّ الدولة العثمانية. وهكذا تحوّل أهل الذمّة إلى عنصر جديد وهامّ في إفساد الوحدة السياسية في الدولة العثمانية، وفي قيام الحركات الاستقلالية عن الدولة في أماكنها الأوروبية.

وكان تشخيص رجال الدولة للفساد الحاصل في الدولة على المستوى الثقافي والديني والسياسي، خاطئًا من حيث الأساس. كلّ ما ساد تصوّره وقتها أنّ الدولة العثمانية تُهزم في الحروب.. إذًا فالوسيلة الوحيدة لإعادة بنيان الدولة يكمنُ فقط في إقامة جيش جديد قوي.

---

(١) راجع مادة تنظيمات المشار إليها سابقًا، جـ ١١ ص ٧٠٩ - ٧٦٥/ ٠١

وبالتالي جاء السّلطان سليم الثالث، وأراد إصلاح الدولة، وإعادة قوتها السابقة إليها، فركز كل جهوده على الساحة العسكرية مستعينًا بأوروبا. ومع ذلك، فقد كان له اهتمامه بالاستفادة من التجارب الأوروبية في مجال العلم و التّكنيك. لكن هذه الحركة التي قام بها سليم الثالث.. لم يُعدّ لها الإعداد الكافي، والإعداد يحتاج إلى تمهيد وإلى وقت. لكنّ أوروبا استفادت من وضع أهل الذمة في الدولة، ومن مظاهر هذه الاستفادة إقامة مدارس في دالماسيا، على نظام ثوري قومي. وأرادت أوروبا إشاعة الأحاسيس القومية بين العثمانيّين عن طريق المؤسسات التعليمية الأجنبية[1].

قام الجيش العثماني بالتمرد على السلطان، نتيجة إنشائه لجيش جديد على النظام الأوروبي في تمرد يُعرف باسم مصطفى قاباقجي في ٢٥ مايو ١٨٠٧م. خُلع السّلطان سليم الثالث وتمّ إلغاء كلّ ما يتعلق بحركته الإصلاحية.

ثمّ أخذت الحركة الإصلاحية تدخل طورًا أكثر إشكالًا. ففي معاهدة بوخارست عام ١٨٠٢م عندما أعطت الدولة العثمانية للصرب امتيازات، وعن طريق المعاهدات المشابهة بين الدولة وبين الدول

(١) عن إصلاحات السّلطان سليم الثالث مادة وفيرة في المصادر التركية الحديثة والمعاصرة، انظر على سبيل المثال أنور ضيا قارال، المرجع السابق، ص ٨٢

الغربية؛ أخذت تتحقّق- وبطريق قانوني- الرغبة في الاستقلال بين الأراضي التابعة للدولة العثمانية. مثل «الأفلاق والبغدان» في رومانيا والجبل الأسود والمورة. وازدادت حدّة الصراع الديني والعرقي في البلقان.

وأعقبت هذه الحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية مشكلةٌ كبيرة أخرى وهي: أن المسلمين في هذه الأماكن أجبروا- وبطريقة مهينة- على الهجرة من هذه الأماكن التي انفصلت عن الدولة العثمانية، إلى ولايات الدولة الأخرى، وبخاصة الأناضول. وهذه الهجرات- على خطورتها- لم تُعطِ الأهمية الكافية ونتج عن ذلك فقدُ شعور المهاجرين بالثقة تجاه الدولة.

***

ومن جرّاء هذه الاضطرابات أيضًا قوي الأعيان والحكام المحليّون أكثر وأكثر. وأصبح الموقف الخاص بالوحدة السياسية للدولة أكثرَ خطرًا، مما كان في عهد سليم الثالث[1].

***

(١) انظر: يوسف آق جورا، عهد انحلال الدولة العثمانية، ص ٤٠ - ٥٠

لم تشترك الدولة العثمانية في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م، وهو المؤتمر الذي نظم من جديد الخريطة السياسية لأوروبا. وأهمية هذا المؤتمر في تاريخ المسلمين تكمنُ في أنه أصبحت «لمسألة الشرقية»- التي استهدفت إزالة الدولة العثمانية من أوروبا- مسألة سياسية واقعية، وبالتالي دخلت الدولة موقفًا خطيرًا فيما يتعلق بسياستها الخارجية.

وفي عهد السّلطان محمود الثاني، وجدت الدولة العثمانية نفسها مجبرةً على الاستمرار في حركة إصلاحية للمحافظة على وجودها وكيانها، بعد أن دخلت فترة حرجة من فترات الانهيار. لكن عصر محمود الثاني اتّسم بالفظائع الاجتماعية والرشوة في مؤسسات الدولة. وأعلن اليونانيون في المورة قيامَ دولة يونانية مستقلّة عام ١٨٢٢م. وسرت حركاتُ التمرد ضدّ الدولة في جانبها الأوروبي، مما أدى إلى استعانة السّلطان محمود الثاني بوالي مصر العثماني محمد علي باشا. ونتيجة لنجاح الجيوش المصرية في إخماد الفتن في المورة؛ اقتنع السّلطان بتأسيس جيش على نمطِ ما فعل محمد علي. وبدأ العمل في ذلك أي: في إقامة جيش جديد على نظام أوروبي في عتاده ومدرّبيه وأسلحته. وعندما اعترضت الإنكشارية على هذا، وقاموا بتمرّدهم؛ أسرع محمود الثاني بعقد مجلس استشاري في يونيو ١٨٢٦م، نتج عنه قرار إلغاء الفرقة الإنكشارية وقيام مؤسسة عسكرية جديدة باسْم «العساكر المنصورة المحمدية».. لكنّ الدولة كانت في ذلك الوقت تسرع خطواتها في مرحلة انحطاطها.

وتلقّى السّلطان محمود الثاني أولَ ضربة من المسألة الشرقية أثناء انشغاله بمسائل الإصلاح، وبتمرّدات المورة، وكانت هذه تتمثّل في معاهدة لندن بين القوى الغربية: إنكلترا وفرنسا وروسيا في ٦ يوليو ١٨٢٧م والتي تقضي بالاعتراف بتكوين دولة يونانية لها ارتباط بالدولة العثمانية.

ثمّ وقعت كارثة نوارين (١٨٢٧م) وحدث فيها تدمير أساطيل الدولة العثمانية المشتركة. فاحتلّت فرنسا المورة بشكل مؤقت، وأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، في وقتٍ لم تكن فية الدولة مؤهلة للقيام بأي حرب، فلا جيش لديها ولا أسطول، إضافة إلى الفتن التي ثارت في بعض الولايات، نتيجة إلغاء الفرقة الإنكشارية.

ونتيجة للحرب الروسية ضدّ الدولة، والتي استمرّت عامًا ونصف عام، وانتهت بمعاهدة أدرنة عام ١٨٢٩، أُجبرت الدولة على ترك قلاع وموانئ مهمّة في القوقاز لروسيا. واضطرت الدولة إلى منح الاستقلال الذاتي للصرب والأفلاق والبغدان واستقلال اليونان. وبالتالي، خرجت أراضٍ هامّة وغنية من يدِ الدولة العثمانية.

عمّ الاستياء، وظهرت الفتن والتمرّدات من جديدٍ في ولايات الدولة. وسبَّب تولد هذا الاستياء وهذه الفوضى الناشئة من الأوضاع المالية والاقتصادية الناتجة من الحروب، في وقت لا تستطيع الدولة

الحرب فيه، ومِن دسائس الدول الأوروبية وإلغاء الفرقة الإنكشارية الإسراع إلى الانهيار. ثمّ وجدت الدولة نفسها أمام غائلة ضخمة، وهي علاقة الوالي العثماني على مصر وهو محمد علي باشا بالدولة العثمانية، وطموحاته في ضمّ سوريا إليه، وتحدّيه لسلطة الدولة ودخوله في حروب ضدّها، انتصرت فيها جيوشه وقاربت الزحف على العاصمة العثمانية نفسها عندما وصلت جيوش محمد علي باشا إلى قونيه، وهي من أعمال الأناضول وبدأت في التحرك إلى داخله[1].

***

في وسط هذه التيارات والأحداث، نشأ مَيْلٌ عثماني جديد، يقول بضرورة التمادي في الأخذ بالطرق الأوروبية، وبالعلم الأوروبي، وبالتكتيك الأوروبي. وأخذ هذا الميل يصعدُ حتى احتلّ مكانته في الأماكن الهامة في مؤسسات الدولة.

ويعتبر مصطفى رشيد باشا، ممثل هذا الجيل الجديد. وكان سفيرًا للدولة في باريس، وكان يرسل من فرنسا تقارير إلى السلطان، أثرت فيه تأثيرًا كبيرًا وجعلته يعجب إعجابًا كبيرًا بالوسيلة الغربية إنقاذًا للدولة مما هي فيه.

---

(١) أنور ضيا قارال، المرجع السابق ص ١٤٠

أمّا فكر مصطفى رشيد باشا، فيتمثّل في: أن السبب الرئيسي لانحطاط الدولة العثمانية، يكمن في استمرار الدولة في الأخذ بالنظام الإداري القديم. وأنّ النظام البرلماني الأوروبي مفيد، وأنّ الضرورة تحتّم أن تأخذ الدولة بتجديد الإدارة وسلطتها في حدود واضحة. وأنّ من الضروري القيام بإصلاحات واسعة في البلاد من أجل بقاء الدولة العثمانية، ومن أجل ضمان علاقات أفضل بأوروبا. وقد أوضح الباشا كل هذا في تقاريره التي أرسلها إلى استانبول. لقد كان مصطفى رشيد باشا يؤمن إيمانًا جارفًا بتغريب الدولة العثمانية. وانطلاقًا من هذا الإيمان أعدّ- فيما بعد- فرمانًا بتنظيمات الدولة على النمط الغربي، وافق السّلطان عليه واعتمده نبراسًا للدولة.

صدر قرارٌ بتعيين رشيد باشا وزيرًا للخارجية العثمانية، فعاد من أوروبا ليكوّن لجانًا مختلفة في وزارة الخارجية، تهدف: إلى تطوير الصناعة والزراعة والتجارة، وإلى إلغاء نظام الالتزام. لكنْ كان أهمّ ما في هذه المسألة المساواة بين العثمانيّين، بمعنى: تساوي المسلمين والنصارى واليهود من مواطني الدولة، في الإدارة والحقوق العامة والواجبات العامة، ومنها الجيش، بعد أن كان الجيش مقصورًا على المسلمين فقط.

***

أعدّ مصطفى رشيد باشا فرمانَ التنظيمات الخيرية، وهو الذي قرأه في ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩م) وكان يوم أحد. واشترك في يوم إعلان هذا الفرمان كلّ من: الصدر الأعظم، وشيخ الإسلام، وأركان القصر، ورجال الدولة، وعلماء المسلمين، وممثلي الجمعيات المهنية، وبطريق الروم، وبطريق الأرمن، وغيرهم من رجال الكنيسة، ورئيس حاخامات اليهود، وسفراء الدول الأجنبية وقناصلها.

أصبح رشيد باشا- بعد ذلك- الصدر الأعظم في الدولة العثمانية. تولّى هذا المنصب عدة مرات، كان أولها عام ١٨٤٨م. لكن رشيد باشا استطاع بذكائه الحادّ حل المسألة المصرية، وإنهاء مسألة محمد علي باشا، والتحالف مع كلّ مِن إنجلترا وفرنسا في سبيل الوقوف أمام أطماع روسيا في أراضي الدولة العثمانية.

لكنّ رشيد باشا استطاع بفرمان التنظيمات هذا أن يوجد في الدولة العثمانية مبدأ إصدار القوانين، بناءً على أوامر سلطانية، جنبًا إلى جنب مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومع أنّ فرمان التنظيمات نصّ في مواد كثيرة، على ضرورة اتباع الشرع الإسلامي في الأحكام، إلّا أنه من اللافت للنظر أنه استلهم بمقدارٍ كبير «الأفكار الأوروبية في النواحي الحقوقية وإدارة الدولة». ونصّ

على استلهام «القوانين الغربية فيما يتعلق بالحقوق الطبيعية، والحقوق العامة والواجبات العامة»[1].

ونظرًا لأن رشيد باشا قد تولّى الصدارة العظمى خمس مرات، وكان له من النفوذ الشيء الكثير، وله شهرة في أوروبا، وقد تأثّر بالفكر الماسوني الحرّ حتى إنه يُعد في كثير من المصادر التاريخية أول ماسوني عثماني في بلاد العثمانيّين، قد كوّن حوله مدرسة أو زمرة من المثقفين العثمانيّين الذين آمنوا-مثله- بأنّ الحل الوحيد لدوام الدولة العثمانية هو تغريبُها. وقد سعى رشيد باشا، في تولي أفراد هذه الزمرة أو النخبة الوظائفَ الهامة في الدولة، من إشرافية وتنفيذية، مثل ولاة الولايات والوزراء وكتّاب القصر السلطاني ووزارة الحربية ومديري المدارس العالية ومديري المدارس العسكرية، وغيرها.

أُطلق على مدرسة رشيد باشا هذه -أو بمعنى آخر النخبة المثقفة- اسم «العثمانيّين الجدد». وكان لهؤلاء نشاطهم الواضح في عهد السّلطان التالي لعبد المجيد ووزيره رشيد باشا، ألا وهو السّلطان عبد العزيز- عمّ عبد الحميد الثاني- والذي وجد نفسه محاطًا بالعثمانيّين الجدد من كلّ

(١) المرجع السابق أيضًا ص ٢٥٠- ٢٥٢ ويورد قارال نصَّ فرمان التنظيمات/ بالحروف التركية اللاتينية. أمّا في اللغة العربية فيورد محمد فريد، ترجمة عربية للفرمان. انظر محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، الطبعة الثانية بيروت ١٤٠٣- ١٩٨٣ كما يورد المؤلف ترجمة عربية لفرمان الإصلاحات الخيرية وذلك في ص ٤٨٤ إلى ص ٤٩٨.

جانب. وقد حاول هؤلاء حدّ سلطانه، وبخاصة أنّ فرمان التنظيمات، قد نقل السلطة من السّلطان إلى الصدر الأعظم والوزراء. تضايق عبد العزيز من هؤلاء وعارضهم فقتلوه، وولّوا بدلًا منه السّلطان مراد الخامس -الأخ الأكبر لعبد الحميد- والذي كان من الذين تأثروا بالفكر الماسوني الدولي ومقتنعًا بالفكر الغربي. لكنه جُنّ فتولّى مكانه عبد الحميد باسم السّلطان الخليفة عبد الحميد الثاني.

وبعبد الحميد، أخذت حركة الإصلاح في العالم العثماني الإسلامي منحًى جديدًا. منحًى يرفض الغرب في أمور، ويأخذ منه في أمور. يرفض فكر الغرب وحضارته وتراثه ويأخذ بما انتهى إليه من صناعات واختراعات وآلية وأشكال المدينة النافعة كافة.

٤ - إعلان الدولة العثمانية التنظيماتِ على المنهج الأوروبي:

كلمة التنظيمات كلمه عربية، دخلت اللغة العثمانية لتغني في مصطلحات السياسي: حركة التنظيم والإصلاح على المنهج الأوروبي الغربي،ومقدرها تنظيم. وتعني في المصطلح التاريخي حركة الإصلاح التي حدثت في الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الهجرى/ التاسع عشر الميلادي، مهتدية بالمؤسسات والتنظيمات الأوروبية.

بدأ عهد التنظيمات بصدور فرمان سلطاني باسْم فرمان التنظيمات الخيرية في ٢٦ شعبان عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩م)، وانتهى هذا العهد في

عام ١٨٧٦م، أي: عند تولي السّلطان عبد الحميد الثاني الحكم، خاصة وأنّ الدولة العثمانية أعلنت في هذا العام- أي ١٨٧٦م- ما عُرف باسْم المشروطية الأولى. أي: إعلان دستور في البلاد لأول مرة على النمط الغربي.

***

عرّف البعض حركة التنظيمات العثمانية هذه، بأنها حركة تجديد وإصلاح، ذات برنامج مُلْهم من الغرب. وعرّفها البعض الآخر بأنها عهدُ التغيير الثقافي الإجباري في بلاد العثمانيّين. وعرّفها آخرون بأنها: الاهتمام بإعطاء الدولة العثمانية شكلًا إداريًّا أوروبيًّا. وعرّفها- أنكلهارت في كتابه المشهور «تركيا والتنظيمات» بأنها: «أولًا وقبل كلّ شيء هي حركة إرضاء أوروبا، لضمان تصرفها بشكل ليّن ومعاون للدولة العثمانية».

***

ويمكن تعريف حركة التنظيمات العثمانية: بأنها حركة ثقافية وإصلاحية، حدثت في الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي؛ مهّدت لإقامة حكم دستوري على النمط الغربي في البلاد، وللتقارب بين العالمين المسلم والنصراني. وهي حركة: تشمل مناحي الحياة كافة بما فيها الثقافية والحضارية، على حساب الحضارة

الإسلامية في الديار العثمانية. انتقلت فيها سلطة السلاطين إلى الصدر الأعظم والوزراء، وتراجعت فيها مشيخة الإسلام من مكان الصدارة إلى القيام بدور أقلّ: بمعنى أن مشيخة الإسلام تراجعت إلى درجة أقلّ من حيث الاعتبار والنفوذ، ثمّ شُلَّ عملها.

قبل التنظيمات، كان الحكم العثماني يستند إلى ثلاثِ دعامات رئيسية هي: السلطنة والخلافة ومشيخة الإسلام. وكان الوزراء يأتمرون بأمر السّلطان الخليفة، وأنّ ديوان الوزراء يساعد السّلطان الخليفة في تسيير وإدارة أمور الدولة، وتقوم مشيخة الإسلام بدور الشورى للسلطان الخليفة.

وبعد التنظيمات، تركّزت السلطة في يدِ الصدر الأعظم والوزراء، وخفت دور السّلطان الخليفة، وفقدت مشيخة الإسلام دورها الشوري واعتبارها[1].

***

(١) عن تعريف – اللغة العربية– موجز شامل لحركة التنظيمات العثمانية وما كانت ترمي إليه، انظر: محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ص ٤٨ .